

كتابة التاريخ وتمثيل الماضي

• بول ريكور*

ترجمة: محمد حبيدة

يتربّب قارئ النص التاريخي من المؤرخ أن يقترح عليه "سرداً حقيقياً" لا خيالياً. فكيف يمكن لكتابه التاريخ، وإلى أي حد، أن تشرف هذا الميثاق الضمني للقراءة. من هنا تطلق المسألة التي أعرضها في هذا المقال حول تمثيل الماضي في التاريخ.

في نظري لا يبدأ المشكل مع التاريخ، بل مع الذاكرة. وإذا كنت أدافع هنا عن أسبقية مسألة التمثيل الذاكري بالمقارنة مع تمثيل الماضي في التاريخ، فإني لا أقف إلى جانب محامي الذاكرة ضد محامي التاريخ. فالأمر لا يهمني في شيء. يمكن السبب في أن مشكل التمثيل الذي يشكل هما للمؤرخ، يتموضع منذ مدة على مستوى الذاكرة، بل ويستنقى منها حلاً محدوداً وعارضاً يصعب إسقاطه على التاريخ. على هذا الأساس، يكون التاريخ وريثاً لمشكل يطرح من تحت، إذا صح القول، على مستوى الذاكرة والنسيان، وبذلك تضاف صعيدياته الخصوصية لصعيديات التجربة الذاكية.

لم يكن القديس أغسطين أول من قام بصياغة المشكل الصعب لتمثيل الماضي. لقد مهد حقاً في البابين 10 و 11 من الإعرافات⁽¹⁾ لتأمل تاريخي حول العلاقة بين ماضي الأشياء المتذكرة وحاضر الأشياء الظاهرة ومستقبل الأشياء المنتظرة، لكن أفلاطون وأرسطو هما أول من تنبأاً للمفارقة التي يحتويها مفهوم "أشياء الماضي" على التحو الذي يظهر به في اللاتينية. أما في مجال الإغريقية الكلاسيكية فقد برزت المسألة تحت اسم "السالف" للدلالة على المأزق، أي القضية الحيرة.

(*) Paul RICOEUR, (L'écriture de l'histoire et la représentation du passé), *Annales Histoire, Sciences sociales*, juillet -août 2000, pp. 731-747.

استفادت هذه الترجمة من ملاحظات الأستاذة الأجلاء جاك لونغاد وأحمد العلمي ومحسن اعمار.

إن المأزق مزدوج. فهو أولاً وقبل كل شيء لغز لصورة حاضرة وغائبة في ذات الوقت. لقد طرح سocrates هذا المشكل في "تياتيتوس" عند جوابه على أمر محير : هل بالإمكان أن نفهم شيئاً دون أن نحس به؟ وكيف ياسocrates، يرد تياتيتوس. ما تقوله فظيع" (2). لغز إذن للحاضر في صورة الغائب. لكن، لا يتعلق الأمر إلا بالنصف الأول من اللغز المشترك بين الخيال والذاكرة. أما السمة الزمنية للسالف والتي تفصل مبدئياً بين الذاكرة والخيال، فظل ناقصة.

ويعود الفضل لأرسطو في تفحص هذه السمة المميزة للذكرى، والتي تظهر في مبحثه الموجز "الذاكرة والتذكر" ضمن *الطبيعتين الصغيرتين* (3). فكما يشير العنوان إلى ذلك، توفر الإغريقية على مفردتين لنتع الذاكرة : الذاكرة والتذكر. وينبع هذا الإنفصال بين الذاكرة، بالمعنى الأصيل للكلمة، والتذكر؛ بين البحث الجاد والمشمر للذاكرة ومجرد استحضار الذهن للذكرى وتذكرها العفوي، فرصة تحديد سمة السالف على شيء الماضي. يقول أرسطو : "الذاكرة فرع من الزمن". بعبارة أخرى شديدة : «نحن نتذكر بعزل عن الأشياء»، لكن "صحبة الزمن". فمع الذاكرة، وعلى خلاف الخيال، تظهر سمة السالف واللاحق على الشيء المتذكر. لكن لا تتفى هذه السمة اللغز الأول، لغز حضور الغائب، بل تستعرضه في الزمن، إذا صح القول. فأرسطو يعلم، شأنه شأن سocrates، أن الصورة، كرسم حيوان مثلاً، تتكون من عنصرين في نفس الآن : فهي في حد ذاتها وعلاوة تمثل لشيء آخر - تخيل آخر - أي أن الصورة هي في نفس الوقت رسم راهن ورمز للغير. فعلى هذه الغيرية يضع الزمن سنته المميزة على الذاكرة. هنا ييرز المرادف الثاني للذاكرة : التذكر، لكن ذكرى الشيء ليس معطى على الدوام. يجب البحث عنها. وهذا البحث هو التذكر، الاستحضار، إعادة التنظيم. فإلى جانب السؤال الأولي : ماذا؟، الذي يستهدف الذكرى، يضاف سؤال آخر، كيف؟ ليحرك "قوة البحث"، تارة على نحو أكثر ميكانيكية، كما فعله في وقت لاحق مذهب "الترابطية"، وتارة أخرى أكثر عقلانية كما تشهد على ذلك أساليب الاستذكار التي وزعها المحدثون بين الجمع وجهد التذكر العزيز على بيرغسون.

مع هذين العنصرين، استحضار الذكرى والبحث عن الذكرى، نضع الإطار العام لفينومينولوجيا الذاكرة، ونحو نعلم، منذ البداية، مسألة الاتّمام التي قد تطرح على النحو التالي : إذا كانت الذكرى صورة، فكيف يمكن تجنب خلطها مع الخيال والوهم والهذيان؟ وعليه، تظهر، على هامش الإشكالية التي تذهب بالذاكرة نحو التاريخ، أدلة ثقة في تجربة رئيسية في هذا المجال، أي تجربة الاستعرفاف : فهذه الأخيرة تأخذ شكل حكم تصريحي، مثل نعم : هي بعينها، هو بعنيه! لا. لا يتعلق الأمر باستيهام، بل بتخيل. لكن من يضمن لنا ذلك؟ لا شيء ماعدا التمثل الذاتي للسالف باعتباره

صورة غائب على الصفة الزمنية لما هو ماضي. فهل في الأمر خدعة؟ من دون شك. لكن وأقولها صراحة، ليس لدينا أفضل من الصورة – الذكرى في لحظة الاستعراف. ثم، هل لدينا اليقين من أن شيئاً ما حصل فعلاً بالشكل الذي يعرضه الذهن عند الاستحضار؟ هنا تكمن رواسب المشكلة. هنا أيضاً تخترط إشكالية الذاكرة في مجراه محفوف بالمخاطر، مجراه التشابه الذي لم تنته ضمته بعد من فصل الاستيهام عن الصورة – النسخة، دون أن ينسخ، من هذا الجانب أو ذاك، الإحساس بصلة تطابق الصورة – الذاكرة وتوافقها مع الشيء المذكور. إن طبيعة هذه الصلة وهيئتها الإبستيمية تشكلان رهان هذا البحث. الرهان الذي نتعه بالأخلاق، إخلاص الذاكرة التي سنقابلها فيما بعد بالتعهد بالحقيقة في التاريخ ضمن جدلية لا متناهية.

قبل الدخول في صلب الموضوع، أي التمثل التاريخي للماضي، أود إضافة نقطتين لهذا المشهد الموجز لإشكالية الذاكرة، وتهمنا معاً الانتقال من الذاكرة إلى التاريخ.

أولاً، ذات الذاكرة: من يتذكر؟ من يتمثل أشياء الماضي؟ قد نجيب بسرعة: أنا، أنا وحدي.

لقد أصبح السؤال ملحاً منذ أن ظهر على الواجهة مفهوم الذاكرة الجماعية في السوسيولوجيا، كما نعلم مع الكتاب الشهير لموريس هلفاكس الذاكرة الجماعية⁽⁴⁾. لقد ذهب في أطروحته إلى حد التشكيك في الذاكرة الفردية. وهذه الأخيرة في نظره ليست سوى حالة للذاكرة الجماعية. ومع ذلك، ظلت تعاني مقوله الذاكرة الجماعية من الهجامة على المستوى المفاهيمي. بل لم تكن حتى مقبولة بما فيه الكفاية لدرجة أنها ظهرت وكأنها تسند الإدعاء الهيمني للسوسيولوجيا في مواجهة التاريخ نفسه. ومن جهتي، فقد وصلت، بعد حيرة طويلة، إلى قناعة مفادها أن الذاكرة كحضور إلى الذهن لشيء من الماضي وربما عن هذا الحضور يمكن أن تنسب مبدئياً لكل الضمائر التحورية: أنا، هي / هو، نحن، هم، الخ. إن القول بالإنتساب المتعدد للذكرى لا يختلف، برأيي، عن الانتساب المتعدد الذي يحتمله أي فكر أو شعور أو وجдан. وإذا كانت أطروحة الانتساب المتعدد تشكل مشكلة في حالة الذاكرة، فلأن مسألة الهوية الفردية، أو مسألة الذات، تظهر فيها على نحو فريد، وذلك على عكس الواقع الملمسة الأخرى، وكان الملك للأنا يمثل امتيازاً حصرياً للذاكرة. لكن، علينا أن لا ننساق مع مثل هذا الاستدلال. الواقع أن مسألة الذاكرة والذات هي نتاج تبصر فلسفية وطويل الأمد. هنا يظهر أغسطسین على الساحة. فقد جر الذاكرة إلى بؤرة الذات سيراً على تجربة الاعتراف والجاهزة. ومن جهته زايد جون لوک على هذه الذاتانية الحيوية حينما جعل من الذاكرة معياراً مفضلاً للهوية الفردية: الذاكرة إذن هي ما يخصني. أما هوسيرل، فقد دفع بالمسألة بعيداً عندما وحد بين الذاكرة والوعي الذاتي بالزمن: فقد صارت الذاكرة، كما استبق إلى ذلك جون لوک،

مجرد تفكير الذات في الذات عبر الزمن. وأخيرا مع هايدغر ستبليغ الزمنية تجربة الذاكرة. لكنها زمنية تختصها، هي كذلك، جاذبية الوجود التاهي التي يطبعها الاستبدال والتعتيم. في نهاية المطاف، يدو انتساب الذاكرة للذات، حسرا، كثمرة لذاتانية متصاعدة تم على حساب جوهر المسألة : فحوى الذكرى بدل المذكور (5).

بعد التحقق من هذه الحجج المتباينة أجذني بجانب الانتساب المتعدد للذكرى مختلف الضمائر التحورية. لقد عثرت على سند لهذه الأطروحة في تفسير وارد لدى الفلسفة التحليلية لمقولة "الانتساب" لظاهرة طبيعية ما عموما، والقائمة على المسملة التالية : انتساب حالة طبيعية ما للذات، من حيث المبدأ، ملازم لانتساب متزامن مع الآخر غير الذات، كما هو معمول به في إطار السرد المبني على الضمير الغائب : "لقد تذكر أو تذكرت فجأة مشهدا من الماضي ". إن ما يكتسبه الانتساب إلى الذات من شكل للتملك الخاص وما يلحق الانتساب إلى الغير من تأويلات، أمران لا يستهان بهما، بل يتطلبان تخيلا دقيقا. لكن هذا الالتماثل الانتسابي يتلاءم جيدا مع الصيغة المتعددة لانتساب الظواهر الذاكرةية لنعدد الضمائر التحورية.

وبيهم هذا الموقف المؤرخ الذي يقوم دون تردد بمقابلة الذاكرة الفردية والذاكرة الجماعية المتداخلتين غالبا في الأعياد والاحتفالات. وبإمكان التاريخ، علاوة على ذلك، أن يجد فائدة في تفاصيل نظرية الانتساب، لأنه يصادف، هو الآخر، مشاكل الانتساب إلى فاعلين اجتماعيين، جماعيين أو فرديين.

أضيف إلى هذه اللمسة التكميلية الأولى، لمسة ثانية تمكن هي أيضا، وبدقة، من الانتقال من الذاكرة إلى التاريخ. نعد إلى انفصام مسألة الذاكرة بين سكونية الذكرى، كصورة آنية لشيء غائب حدث في الماضي، وديناميتها الكائنة في التذكير، تلك العملية المعقّدة التي قد تنجح أو لا تنجح. والنجاح هو الاستعرفاف الذي جعل منه بيرغسون تجربة رئيسية في دراسته القيمة المادة والذاكرة(6) التي سرعان ما تم تركها جانبا. والحال أن الاستعرفاف يدو كأعجوبة صغيرة، أعجوبة الذاكرة المفققة، إذا ما قورن مع كل الصعوبات المرافقة لمسار التذكير. ويمكن تصنيف هذه الصعوبات، التي تشكل مادة لذرائع الذاكرة، إلى ثلاثة أبواب : ذاكرة محظورة، ذاكرة مدبرة، ذاكرة مرغمة. بالنسبة للذاكرة المحظورة، يمكن إبراد نصوص فرويد حول الكبت والتحمل والتكرار، والتي يقابلها بمخاصم الاستذكار. أما بخصوص الذاكرة المدبرة، فيجب إثارة تقاطع مشكلة الذاكرة ومشكلة الهوية ووصف الأساليب المتعددة للتلاعب بالذاكرة عبر السرد بعمومياته وتفاصيله، بتأكيدهاته وإهمالاته. وأخيرا الذاكرة المرغمة : هنا تبطئ الخطى. أريد أن أحذر من الوقوع في مأزق واجب الذاكرة. لماذا؟ لأن كلمة واجب تفترض إدخال صيغة الأمر، في الوقت الذي لا وجود فيه أصلا لإرشاد ضمن نسب

ما، على مدى أجيال : "ستحكي لابنك..." ثم لأننا لا نضع في المستقبل عملية الاستذكار، أي الإستعادة، دون أن نتعسف على الإشتغال ذاته للذاكرة. أيضا، وخصوصا، لأن واجب الذاكرة أصبح اليوم مدعوا عن طيب خاطر لاختزال العمل النقدي للتاريخ مخافة حبس ذاكرة جماعة تاريخية ما في معاناتها الفريدة، تجميدها في مزاج النكبة، استصالها من روح الانصاف والعدل. لذلك، أقترح القول بعمل الذاكرة عرض واجب الذاكرة.

تنقل ذرائع الذاكرة صعوبات التذكير هاته إلى ابستيمولوجية التاريخ. ذاكرة محظورة، ذاكرة مدبرة، ذاكرة مرغمة : إنها مواضيع متعددة ترن كالناقوس في أذن المؤرخ. فعلى ضوء هذا الخليط من الذاكرة العسيرة يُشيد التاريخ إكراهاته وأيضا الحصانات والتوسعات التي سأفصل القول فيها، ويعمل على دمجها ضمن إشكالية التمثل التاريخي. لكن، علىَّ أن أبه، عند هذا التعطف من دراستي، أن الذاكرة تحمل إمتيازا لا يتقاسمه التاريخ معها. إنه حظ الاستعرفاف : "هي بعينها! هو بعينه" ياله من جزاء، بالرغم من مرارة ذاكرة شاقة وشائكة! وبما أن التاريخ لا يتوفّر على هذا الحظ، فهو يملك إشكالية فريدة حول التمثل ويجعل من بناءاته المقدمة إعادات بناء بهدف الاستجابة لميثاق الحقيقة مع القاريء. هنا أتعجل. لتأمل لحظة شكلًا وارداً للدى بيرغسون. نحن نعرف صورته الشهيرة للمخروط المقلوب نحو الأسفل : بالقاعدة، أي في الأعلى، توجد كتلة الذكريات، وبالرأس، أي في الأسفل، تظهر صورة الذكرى الحالصة وهي تطفو على سطح الحاضر الحي. إنها لحظة استعرفاف الماضي في هذه الصور. أتبين إذن هذا الرسم كما أتبين مظهر المشكّل الذي أقدمه في هذا المقام. إنه أيضا مخروط واقف على رأسه. بالقاعدة، في الأعلى : مأزق افتتاح الذاكرة، مأزق حضور الغائب والماضي؛ وعلى طول منحدر المخروط : صعوبات الذاكرة المحظورة والمدبرة والمرغمة؛ وبالرأس يلامس السنان، على مستوى المعرفة التاريخية، توقف الاستعرفاف، الدليل الوحيد والعارض لإخلاص الذاكرة. من هذه الزاوية يمس هذا الحظ التاريخ. لكن هذا النقص هو الذي أغنى إرادة البحث عنه، وفق ما نعته بذلك هيرودوت. وعليه يشمل البحث التاريخي، القائم مقام التذكير الذكري، مجموعة العمليات الاستغرافية على طول المسار الأفقي المتند من المرحلة الوثائقية إلى المرحلة الكتابية. في نهاية هذا المطاف تطرح مسألة التمثل التاريخي في كل أشكالها، والذي أقترح نعته من الآن فصاعدا بـ "المثلية" للدلالة على الجهادية والنقسان بدل الإستعرفاف الذكري الانتقائي.

بدأ مصاعب المعرفة التاريخية مع القطعة التي تقلّلها الكتابة. من هذا المنظور، تتحدث الاستغرافية : فالكلمة لا تشير فقط إلى مرحلة الكتابة، ولا إلى مرحلة التأمل، الابستيمولوجية من الدرجة الثانية، بل إلى كل العملية الاستغرافية، كما سماها ميشيل دوسيرتو (7)، والتي أقسامها، بدوري، إلى ثلاثة

أطوار لا تشكل مراحل متتالية ولكن مستويات لسانية وإشكالية متداخلة : طور وثائقى، طور تفسيري- إدراكي، طور أدبى أو كتابى تبلغ فيه مسألة التمثيل حدتها القصوى.

أولاً، يوضع مآل تمثيل الماضي، في الأصل، على طريق الأشكال، من خلال المسافة التي يكونها التدوين بالنظر إلى حقل الذاكرة الخاصة وال العامة. لكن لا تصير هذه المسافة فعلية إلا عندما يتأسس الأرشيف. فهذا الأخير بعد، بالفعل، "مقصداً" لعملية معقدة يمثل فيها "المطلق" التجسيد الأول للذاكرة في مستواها البوحى والسردى. فالذى يتذكر شيئاً يقوله، يحكى ويشهد به. فأول ما يقوله الشاهد : "كنت هناك". يؤكد لنا بینفنسٌت أن كلمة "شهد" في اللاتينية تحدّر من "الثالث" (8). فالشاهد يتموقع إذن كشخص ثالث بين الفاعلين أو بين الفعل وموقع الشاهد من شهادته دون أن يكون طرقاً فيه. هذا التصریح هو إثبات لأمر واقع يعتبره شاهد هاماً، وفي ذات الوقت تصدق على ما يوح به. ثم إنه، وهو يقدم شهادته قد ينادي على شهاد آخر : "لقد كنت هناك"، لكنه يضيف "تقوا بي، إذا لم تتفوّقاً علينا شخصاً آخر". يفتح هذا الاعتماد الباب أمام تعاقب الثقة والشك. هكذا تتأسس البنية الإلتمانية للشهادة. فالشاهد، وهو مهياً لترديد شهادته، يعتبرها تعهداً حول الماضي. وبذلك تحول الشهادة إلى مؤسسة. فينطق تقابل الشهادات، ومن ورائه، خلاف المؤرخين. وعلاوة على الاعتراض، يشكل نقد الشهادة قاعدة للخلاف ولقيمة التربية على مستوى النقاش العمومي حيث يستمکل التاريخ مجراه المعرفي. يتم كل هذا، شريطة التدوين، المتحول إلى أرشيف. فيتابع الشيء المکبوب مساره خلف الشاهدين وشهادتهم. ونظراً لأنعدام مقصد محدد، يظهر النص "يتينا"، كما يرى أفلاطون في فدرس. ومهمماً كانت درجة اعتمان الشهادة فإننا لا نتوفر على أفضل منها لكي نقول إن شيئاً ما حصل في الماضي وإن شخصاً ما شاهده. لكن هل يطابق القول الواقع؟ إنها مسألة ثقة، اختيار حقيقة، يبدأ معها شفف البحث عن الحجّة الوثائقية.

الوثيقة، إنها كلمة السر. نعلم منذ مارك بلوخ الأهمية البالغة للشاهدين على الرغم منهم (9). لكن هذه الشهادات تدرج، هي الأخرى، ضمن آثار محددة، آثار مصدرية، لكن ليست شهادة بالضرورة : مخلفات، مؤشرات مادية أو رموز مجردة كبيانات الأسعار أو المداخيل وأشياء أخرى، قابلة للتكرار والتكميم. ذلك ما يسميه كارلو غانزبورغ "الأغواض البيني" (10) الذي تشتهر فيه كل أصناف المعرفة الملتوية والتخيمية من الطب والطب النفسي إلى الرواية البوليسية. تحت هذه المظلة، تجري جدلية دقيقة بين الشهادة والوثيقة، وتجاوزها، علاوة على ذلك، الوثيقة والتصريح. وعليه، تصير الوثيقة وحدة حساسية للمعرفة التاريخية التي تجرأ مارك بلوخ على وضعها في زاوية الملاحظة وهو الفالق للمدرسة التي كان يلقبها بالوضيعة والتي يجب نعتها، إنصافاً، بالمنهجية. في الواقع الوثيقة

ليست معطى. إنها شيء مُستَبَحَثٌ، مُهَيَّءٌ، مُؤَسِّسٌ. تدل الكلمة، إذن، على كل ما يمكن مساءلةه من طرف المؤرخ بهدف العثور على خبر حول الماضي، على ضوء فرضية تفسير وفهم. هكذا تتحدد أحداث لم يكن يتذكرها أحد، لكن تساهم في بناء ذاكرة، يمكن تعتها، تتشابه مع هلفاكس، بالذاكرة التاريخية لتميزها حتى عن الذاكرة الجماعية. فالغاية من استطاق الوثائق، كما يقول مارك بلوخ، لا تكمن في خلطها بل في فهمها.

هكذا ندرك كيف كان على التاريخ أن يبني في مواجهة العلوم الطبيعية، نبرة ائتمانية، تنطوي بالنظر إلى مسألتنا، على ثقة قوية بقدرة التاريخ على توسيع الذاكرة وتعديلها ونقدها، مجازفاً بتقليل منزلتها من سجل للتاريخ إلى موضوع للذاكرة، كما سترى بعد لحظة.

لكن، قبل ذلك، تجد العملية الاستغرافية نفسها، في ضبطها الأصلي على مستوى المصدر، ومواجهة قضية الوضع الإيستيمولوجي للحججة التي يمكن أن تدعىها وقائع حقيقة، لا تقوم على أساس الحدث ذاته، بل على ما تزعمه هي، أي العروض، من مضمون على التحو المذكور. عروض مكونة من مختلف حجج المواجهة والاعتراض. في هذا الصدد، تتبثق فلسفة المؤرخ العفوية من واقعية نقدية على واجهتين.

على الواجهة الأولى، يفترض المؤرخ واقعية الحدث بمعناه الواسع المتضمن أيضاً للشهادة الواردة في المصادر. بهذا المعنى الأولى، لا يمكن للمؤرخ الاعتماد إلا على سند ضعيف يتمثل في اللسانيات السوسيبرية التي تقلص الرمز في ازدواجية الدال والمدلول، باستثناء المرجع. لكنه في المقابل، يجد ملاذه في لسانيات الخطاب على طريقة بینفینیست وجاكوبسون اللذين يعتبران أن وحدة المعنى على مستوى الخطاب تكمن في الجملة، حيث يقول شخص ما شيئاً ما لشخص ما حول شيء ما، وفق قواعد تأويلية مقتنة. وعليه، تظل الثلاثية قائمة من حيث المبدأ : الدال، المدلول، المرجع.

فالحدث يشير عموماً إلى مرجع الخطاب الموثق بغض النظر عن الخصوصية اللاحقة لمصطلح الحدث بالنسبة للبنية والظرفية.

على الواجهة الثانية، يعرف المؤرخ أن حجته تقوم على منطق الاحتمال أكثر مما تقوم على الضرورة المنطقية. لكن الاحتمال لا يهم الطابع الصدفي للأحداث بقدر ما يهم درجة مرونة الشهادة وتدرجها، كل عروض الخطاب التاريخي. ف تكون شيء ما حصل على ما يقال يظل من باب الاحتمال. وتتبثق هذه السمة الاحتمالية للحججة المصدرية، أي "مقصد" عملية سير الحبكة، في نهاية المطاف، عن البنية الإئتمانية للشهادة، أي «منطق»، كل السيوررة. وقد تبقى هذه البنية خفية بواسطة المكرمات ارتباطاً بالوضع الاجتماعي للتاريخ وبالموقع الذي يتكلم منه المؤرخ. ومهما يكن من أمر

يظل من الصعب تجاوز هذه البنية الدلالية. في هذا الصدد، مكن الكتاب الشهير للورينزو فالا، "حول هبة قسطنطين الكاذبة" (11)، الاستغرافية من قطع شوط حاسم. على هذه الواجهة الثانية، يدرك المؤرخ أن طبيعة حجته مغايرة لحججة علوم الطبيعة : فقد الشهادة يقى مثلاً لمجموع الحقل الوثائقى النابع من الأنماذج البىانى، المتنوى والتخييني.

ثاليا، يدو، ونحن نبعد الآن عن المرحلة الوثائقية للتاريخ ونغوص في سمل عمليات التفسير والفهم، وكأننا ندير ظهورنا لمسألة التمثل، ألا يكمن، فعلا، رهان هذه العمليات في بلورة مختلف الإجابات في صيغة "لأن" ردًا على "لماذا؟" ألا تحتل منذ الآن إشكالية المعنى الملائم للخطاب وأيضاً إشكالية تماسكه المشوه كل الميدان؟ يمكن ، في البدء، التسليم بذلك والتركيز، حصرًا على تنوع أنماط تفسير التاريخ وفهمه. لقد قيل في هذا الصدد إن التاريخ لا يملك منهاجاً محسناً. فهو يوفق، في الوقت المناسب من جهة بين استعمالات السببية والشرعية الأكثر شيوعاً لدى علوم الطبيعة، على النحو الذي نراه خصوصاً في التاريخ الاقتصادي، ومن جهة ثانية، التفسير عبر النطق المعمول به في التاريخ السياسي والعسكري والديبلوماسي، أو على مستوى النقاشات المهيأة من طرف رواد التاريخ الجهرى. في التاريخ لا وجود لثنائية معقدة بين التفسير والفهم.

وعلى الرغم من هذا التغير في مجرى التحليل، في اتجاه أنماط التفسير والفهم، فإن مسألة تمثل الماضي تظل حاضرة. فهي تعود على الواجهة، في مرحلة أولى، عند تقطيع مجالها، أي عند تحديد "ما يجب تفسيره". وفي مرحلة ثانية، تعود بصورة غير متوقعة، تحت ما يسمى بالعقليات والتي أصبحت تعرف بالتمثلات، لأسباب سنذكرها بعد قليل. تمثلات كمواضيع للتاريخ. هذه العودة المزدوجة القوية لمسألة التمثل متربطة. فالأمر يتعلق أولاً بالتحديد الصوري للمرجع اللاحق للخطاب التاريخي ومضمونه، وثانياً بالتحديد المادي لحيز من مرجع هذا الخطاب، أي التمثلات التي يشغله عليها التاريخ، زيادة على التمثلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للواقع الاجتماعي.

لتتفق لحظة عند هذين الاشارتين المتصلتين بالتمثل في نطاق إبستمولوجية التفسير في التاريخ. في البدء، يظهر نوع من الإرتباط بين تقطيع مجال الواقع التاريخية والماد المرجعية للتاريخ. فكل النماذج التفسيرية المعمول بها اليوم لدى المؤرخين تشتراك في الاستاد إلى الواقع البشري كواقع اجتماعي. في هذا الصدد، لا يعتبر التاريخ الاجتماعي قطاعاً كباقي القطاعات، بل مفهوماً، يختار من خلاله التاريخ حقله، أي حقل العلوم الاجتماعية. لقد انصب اهتمامي على التيار الفكري الذي ركز، بعد المرحلة البروبيدية، على الأنماط العملية لتكون الصلة الاجتماعية، وعلى مشاكل الهوية المرتبطة بها. على هذا النحو، تدرج التمثلات ضمن الأغراض المفضلة في البحث التاريخي، وذلك بالعلاقة

مع التفاعلات. وتحديداً، تكمن خاصية التاريخ، بالنظر إلى باقي العلوم الاجتماعية ولاسيما السوسيولوجيا، في تركيزه على التغيير وعلى الاختلافات أو الفوارق التي تصيب التغيرات. والحال أن التغيرات والاختلافات أو الفوارق تتضمن بعدها زمنياً واضحاً. في هذا السياق، الكل يعرف اليوم جدلية البنية والظرفية والحدث، وأيضاً تراتبات الأمد التي ابتكرها بروديل ومدرسته⁽¹²⁾. إنها فعلاً بناءات بالقياس إلى التجربة الحية التي لا تكون عفرياً فكرة الآماد المتعددة وسلاميم الأمد. فما يمثل البناء هو العلاقة القائمة بين طبيعة التغير المعلوم، الاقتصادي أو الاجتماعي، بالمعنى المحدود للكلمة، وأيضاً السياسي والثقافي من جهة، والسلم الذي ندرك من خلاله التغير من جهة ثانية، والوتيرة الزمنية الخاصة بهذا السلم، من جهة ثالثة. ويتبين بالخصوص، الطابع الحكيم لهذه التراتبات حينما تشير مفاهيم السلاميم ومفاتها مواضع في حد ذاتها ومتند إلى ما وراء فكرة سلم الأمد، أي إلى سلم الفعالية والإلزام للقواعد الاجتماعية، إلى سلم الرفعة في التقدير العمومي⁽¹³⁾. لكن يبدو أنها بناءات خاصة بطبيعة الظاهرة المعنية وبالتالي تظل بعيدة عن كل ما هو اعتباطي، أي وهمي. هذه البناءات هي ضمنياً إعادات بناء للظروف التاريخية للبشر، ذلك المرجع النهائي للبحث التاريخي، الذي تعمل، بالقياس إليه، التفاعلات التي من شأنها خلق الصلة الاجتماعية، على تأسيس المرجع اللاحق. على هذا المستوى الأول، الصوري إذن لقطعـيـعـ موـادـ المرـجـعـ، تـأـكـدـ ضـمـنـياـ فـكـرـةـ تمـثـيلـ المـاضـيـ.

لکـهـاـ،ـ فـيـ المـاقـبـلـ فـكـرـةـ بـيـةـ،ـ مـادـيـاـ أـوـ جـوـهـرـيـاـ،ـ إـذـ صـحـ القـولـ،ـ حـيـنـماـ يـعـاـمـلـ التـارـيـخـ معـ التـمـثـلـاتـ كـأـحـدـ الـأـغـرـاضـ المـفـضـلـةـ وـيـجـعـلـ مـنـهـاـ مـرـجـعـاـ مـيـزـاـ إـلـىـ جـانـبـ الـاـقـصـادـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ وـالـسـيـاسـيـ.ـ كـمـاـ نـعـلـمـ،ـ طـرـحـ هـذـاـ المـبـحـثـ فـيـ الـبـادـيـةـ تـحـتـ إـسـمـ تـارـيـخـ الـعـقـلـيـاتـ،ـ ثـمـ فـرـضـ نـفـسـهـ إـلـىـ أـنـ جاءـ الـوقـتـ الـذـيـ تـأـكـدـتـ فـيـ نـقـائـصـهـ :ـ الضـبـابـيـةـ،ـ الـالـبـاسـ،ـ التـشـوـهـ،ـ وـخـصـوـصـاـ خـبـلـيـهـ الـبـدـئـيـةـ بـفـهـومـ الـعـقـلـيـةـ الـبـدـائـيـةـ الـمـورـوثـةـ عـنـ لـيفـيـ بـرـولـ⁽¹⁴⁾.ـ فـيـ السـيـاقـ،ـ حلـتـ فـكـرـةـ التـمـثـلـاتـ محلـ فـكـرـةـ الـعـقـلـيـاتـ لـجـنـبـ غـمـوضـ جـدـيدـ.ـ وـعـلـيـهـ،ـ يـشـيرـ مـصـطـلـحـ التـمـثـلـيـةـ،ـ فـيـ مـفـهـومـنـاـ،ـ مـنـ جـهـةـ إـلـىـ عـلـاقـةـ الـذـاـكـرـةـ بـالـمـاضـيـ تـحـتـ مـاـ يـعـكـنـ نـعـتـهـ بـالـصـورـةــ الـذـكـرـيـ،ـ وـمـنـ جـهـةـ أـخـرىـ،ـ إـلـىـ عـلـاقـةـ التـارـيـخـ بـالـمـاضـيـ،ـ أيـ الـقـصـدـيـةـ ذـاـهـبـاـ لـلـخـطـابـ التـارـيـخـيـ.ـ إـنـ هـذـاـ التـزاـوجـ مـعـ تـفـاعـلـاتـ الـحـقـلـ الـاجـتمـاعـيـ هوـ الـذـيـ يـحدـدـ هـذـاـ الـاستـعـمـالـ لـفـهـومـ التـمـثـلـيـةـ قـصـدـ الإـشـارـةـ إـلـىـ الـمـعـقـدـاتـ وـالـضـوـابـطـ الـتـيـ تـقـعـ وـصـلـةـ رـمزـيـةـ لـتـشـكـلـ الـرـابـطـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـتـكـونـ الـهـوـيـاتـ.ـ فـيـ هـذـاـ الصـدـدـ،ـ يـكـنـ الـحـدـيـثـ عـنـ مـارـسـةـ التـمـثـلـيـةـ،ـ مـاـ يـمـكـنـ مـنـ إـدـمـاجـ مـكـتبـاتـ مـاـ تـكـلـمـنـاـ عـنـهـ بـخـصـوـصـ مـفـتـاحـ الـسـلـالـيـمـ فـيـ الـحـقـلـ الرـمـزـيـ لـلـفـعـلـ.ـ لـكـنـ،ـ وـبـخـاصـيـةـ،ـ مـنـ الـمـمـكـنـ إـغـنـاءـ مـفـهـومـ التـمـثـلـ الـاجـتمـاعـيـ بـالـمـيـزـاتـ الـمـبـلـورةـ عـلـىـ مـسـتـوىـ السـمـيـوـطـيقـةـ الـعـامـةـ لـلـتـمـثـلـ،ـ مـثـلاـ بـيـنـ تـمـثـيلـ

الغائب أو الميت والحضور القوي للصورة الحالية، على النحو الذي بيته تحاليل لويس ماران الدائرة حول موضوع صورة الملك. وتثبت هذه التفاعلات بين سيميوطيقية التمثيل وتاريخ التمثيل الاجتماعي، لاسيما في دائرة السلطة، خصوصيتها الهائلة فيما يخص سلط الصورة كما جاء في عنوان الكتاب الأخير للويس ماران (15).

علينا في نطاق الحديث عن التمثيلات ومرحلة التفسير - الفهم المراقبة لها، أن نتناول تاريخ الذاكرة بالتحديد، كتمثيل خاص وعام للماضي : ليس ثمثلي، ليس ثمثلاً، ولكن ذلك التمثيل الموضوعي الذي يهم كل هؤلاء الآخرين والذين نشكّل، نحن أيضاً، جزءاً منهم، أي تمثيل الماضي كموضوع للتاريخ. ونضيف إلى هذا التاريخ المميز تاريخ القراءة ومفعولها ، والمتأثر، اليوم، بالتغييرات الحاصلة في إعادة إنتاج النصوص، بل وبالثورة الإلكترونية التي تمس دعائمها. هنا، أوقف حديثي عن التمثيلات، التي جعل منها التاريخ مادة معسولة.

ثالثاً، ونحن نغادر نطاق الجاف للتتربيات التي تمحى تناقضها الخالص والتنوع للخطاب التاريخي، ندخل فضاء التشكيلات السردية والبلاغية التي تنظم المرحلة الأدبية للاستغرافية. على هذا المستوى، تتركز أقوى المصاعب المتصلة بتمثيل الماضي في التاريخ. وحالاً، أن هذا المكون الكتابي لا ينضاف فقط إلى باقي العمليات الاستغرافية : فهو يلازم كل أطوارها على قدر ارتباط كل هذه العمليات بالصنف العام للتدوين. ما يهمنا الآن، إذن، هو بالتحديد، الكتابة كمعطى يجعل المؤرخ يقدم للقارئ نصاً سلساً واضحاً. هنا يصير ميثاق القراءة، الذي تكلمنا عنه في البداية، جلياً، وتعود المسألة الأولية بقوة : هل وفي الميثاق بغرضه وإلي أي حد؟

تجلى الصعوبة العظمى في كون التشكيلات السردية والبلاغية هي إكراهات قرائية : هذه التشكيلات وهي تؤطر القارئ بصفة لا إدارية، تقوم بدور وسائلٍ مزدوج في اتجاه الواقع التاريخي والستائر التي تواجه بعثامتها الشفافية المفترضة للوسائل. هكذا، تظهر على الواجهة علامات الأدبية. ما أعنّر عليه، في هذا المقام، هي أولاً التشكيلات السردية التي اشتغلت عليها في كتابي الزمن والسرد(16) منذئذ، قادني هاجس الجمع بين التناسق السردي والصلة التفسيرية إلى إرجاء معالجة الحكي في التاريخ إلى غايةأخذ علامات الأدبية بعين الاعتبار. ويلعب هذا التراجع النسبي دوراً في ردي على محاولات التشويش الخاصة بحدود ما بين الخيالي والتاريخي. صحيح، أني لا زلت أعتقد أن السردي لا يتاخم الحدثي، بل يتعايش مع كل مستويات التفسير وكل مفاتيح السلاليم. وعلاوة على ذلك، إذا كانت الأُسْنَنُ السردية لا تمثل بدليلاً للأملاط التفسيرية، فإنها تضفي إليها لمسة السلامة والوضوح، المذكورة. إن تشكيل شبكات الكتابة هاته والتي تحولت إلى شبكات للقراءة

وطلت خفية، هي التي تخلق المصاعب التي تستحدث عنها. فإذا كان حقاً أن البنية السردية لا تتحصر في تأمين نقل الخطاب إلى مرجعه، بل تواجه عنايتها الخاصة بالمعنى المرجعي للخطاب التاريخي، فإن ذلك يصير امتيازاً للسيموطيقي لكي يفرز الإكراهات التي ترشد الكاتب في عرضه للواقع. من المثير إذن أن نقول بأن هذه الإكراهات نفسها، التي يضطلع بها القارئ على نحو لا إرادى، تحمل منه أسى مآذق الإثبات التي لا يكشف عنها سوى السيموطيقي. نحن نعرف مقوله "أثر الواقع" و"الانخداع المرجعي" التي بلورتها السيموطيقية البنوية ضمن مخلفات اللسانية السوسيوية، كما ذكرنا ذلك من قبل، حيث يزاح المرجع بمبدأها من البنية الشائبة للدلالة المختزلة في زوجي الدال والمدلول. ذلك هو الشك الذي عززته المدرسة السيموطيقية على المستوى السريدياتي واللحجة النابعة منها على المستوى الاستغراقي.

لكن، مع التحليل البلاغي للخطاب التاريخي اتسع المشكل الذي طرحته الإكراهات وأدى إلى هجوم جهوي ضد ما أسميه من قبل بالواقعية التي اضطلع بهاأغلب المؤرخين المختزلين لكن دون أن تأخذ بعدها موضوعاتياً حقيقياً. وعليه تأثر التشكيلات السردية الخضة المتعلقة بتبيولوجيا الحركات داخل هندسة معقدة من الأسنن إلى جانب الاستعارات وأشكال أخرى، خطابية وفكريّة، أشكال هي بمثابة بنيات باطنية خيال يغطي كل فصيلة "التخيلات الشفهية" حسب عبارة هادين وايت. في هذا الباب، يعد الكتاب العلمي لهذا الباحث المنظر لـ "الخيال التاريخي"، عملاً غرذجياً (17). غير أن إمكاناته المدمرة التي استهدفت الإثبات التاريخي لم تكن تصل إلى غايتها لولا ارتباطها بالحركة الهائلة الـ "مطلع حداثية" حيث تسقط العقلنة التاريخانية في الزاوية التي تهز القناعات الموروثة عن عصر الأنوار والتي تم الأخذ بها لقياس الحداثي. هكذا، يكتشف الفهم الذاتي لمرحلة بأكملها إثر النقاش الدائر حول الحقيقة في التاريخ.

وتعد هذا المناقشة، التي يتهددها الضياع في مطارحات إيديولوجية دون معيار معلوم - فكرة المعيار هي نفسها في المثلث -، ملامسة الخلاف التأويلي المحدد في المعرفة التاريخية تحت نقاش مركز. ويكون الرهان في تلقي المؤلفات المتعلقة بـ "الحل النهائي"، ولا سيما الكتاب الجماعي المعون بجدال المؤرخين المرتبط بخلاف الباحثين الألمان حول هذا الموضوع (18). فمن المشادة اللامحدودة حول مطلع الحداثة تحول الاهتمام إلى مسألة شائكة، لكن متزنة : كيف يمكن الحديث عن المخرقة والنكبة، الحدث الذي ميز أواسط القرن 20؟ لقد ظهرت المشكلة وأحاطتها سؤالان كبيران من آفاق متعارضة، بل ومتواجهة : سؤال طرحة المشككون تحت شعار الانخداع المرجعي، وآخر ساقه المنكرون تحت شعار الأكذوبة الرسمية.

ويشهد على هذه المواجهة كتاب سول فريدلاندر، ذو العنوان الإيجائي ماوراء حدود التمثيل⁽¹⁹⁾ إنه الكتاب الوحيد الذي اعتمدته في هذا المقام بحكم دلالته الرمزية بالنظر لكل الإشكالية. يلاحظ فريدلاندر أن : ”إيادة يهود أوروبا كحالة قصوى للجرائم الجماعية تتطلب من منظري النسبية التاريخية مجابهة لازمات المواقف المتداولة على مستوى آخر، من الناحية التجريدية“ . ويرد هايدن وايت بشجاعة على هذا التحدي، مردداً برهنته ومصرحاً بأن بلاغته المجازية لا تمنحه أي معيار ملائم للخطاب لتمييز الواقع من الخيال . وهو تمييز، يجب أن يتبثق في نظره من ”نطاق آخر ضمن طاقتنا الاستيعابية غير ذلك الذي ترعرع في ثقافتنا السردية“ . وبالنظر إلى هذه الأخيرة، يقترح توسيع مجال أنماط التمثيلات إلى ما وراء الإرث الثقافي الذي كادت أن تقضي عليه الكليانية.

وبقدر ما يظهر هذا القول مشروعًا، والذي يجد صدى بالإضافة إلى ذلك في مجالات تجديد أشكال التعبير الناجمة عن قطيعة الوسائل المعلومة، فإنه لا يجيب عن السؤال الجوهرى المتعلق بالتلازم المفترض لأشكال التعبير الغنية هاته والرامية إلى تحمل النكبة . وإذا سلمنا بما قاله ستينير من أن ”عالم أوشفيتش يكمن خارج الخطاب والعقل“⁽²⁰⁾، فمن أين يأتي للخطاب المعنى ذاته بلا تمثيل؟ إنها قوة الشهادة، حتى قبل أن تدون في الأرشيف . ذلك ما أثاره كارلو غانزبورغ في دراسته المشيرة، الشهادة الفريدة⁽²¹⁾. بحال أن الشهادة، بدورها، تحيل إلى عطف الحدث نفسه وبعده الأخلاقي والذى يعتن به فرييد لا ندر، بلباقة، ”غير المقبول“ . لكن التجربة الحية للجرح العالق بالدرج نفسه لـ ”صنع التاريخ“، هي التي تقف كحد ظاهري للتمثيل وتثير الانتعاش الباطنى لأنماط التمثيل السردية والبلغية وحتى السينيمائية وغيرها. إن ”منتهى الحدث“ على حد تعبير فرييد لاندر هي الصدمة التي يلحقها التاريخ الفعلى بالذاكرة الجماعية والفردية، والتي تنظم، على غرار الأحداث الطارئة العنيفة للتراجيديا الاغريقية والإليزابيثية، مرجع ”قول التاريخ“ . لقد حدث شيء فظيع قد يجعل الشنبع موازنا سليبا للبديع، لكنه شيء يتطلب الذكر حتى لا يطاله النسيان . ثم إن وقوع الحدث يتداخل فيه موقف الفرقاء إزاءه، وهم المنفذون والضحايا أو الشاهدون (المترجون). إنها ثلاثة أصناف من التاريخ الحى، لا أحد منها قادر على تحمل الحساب.

ومع ذلك، يجب الاحتراس من أي تحريف جديد نابع من حالة الواقعية وما يواكبها من شكاوى، والذي قد يشل البصر حول العملية الاستغرافية . فالقاضي هو الذي يحكم ويعاقب، والمواطن هو الذي يناضل ضد النسيان ومن أجل إنصاف الذاكرة، أما المؤرخ ف مهمته تكمن في الفهم دون اتهام أو تبرئة.

إذا كان الأمر على هذا النحو، يجب إذن، على الحدث، على حالته القصوى، أن يساعد على

الأقل في إعادة طرح الإشكالية التي يشيرها التحليل البلاغي للخطاب. وبرأيي، يمكن للنقاش أن يسير في اتجاهين : في سافلة النص، من جانب التلقي لدى القارئ؛ وفي العالية، من جانب الأطوار الأولية للدرج الاستغراقي.

من جانب التلقي، يستقبل القارئ النص التاريخي بترقب، كي لا «نحكي له أي شيء»، بل بتجربة كطرف في التاريخ المعاصر. فهو الذي يتقابل مع خطاب يشتهر بكونه ملتقي بين الحاضر والماضي. بمعنى أدق، إنه مواطن، فاعل تاريخي، يطلب من المؤرخ خطاباً حقيقياً كفيلاً بتوسيع ذاكرته ونقدتها، حتى مخالفتها. وإذا تعذر تقديم خطاب حقيقى، بالمفهوم الذى يحمله النعت فى العلوم الطبيعية، فعلى الأقل خطاب يجد موقعاً فى مستوى قصد الحقيقة.

لهذه الغاية، يجب الأخذ بعين الاعتبار قصد الحقيقة من المرحلة الكتابية للمعرفة التاريخية إلى المراحل الأولية، أي التفسيرية والإدراكية والتوصيفية. هذا ما يغيب عادة في النقاشات المركزة على بلاغة الخطاب التاريخي. من الخطأ، هنا، أن ننتظر من السردية والمحازية ملء ثغرات برهنة مشغولة بتحليل مختلف الترابطات بين الواقع الحقيقية. عليه فإن الأهم لا يكمن في المستوى الكتابي، ولا في مستوى التفسير والفهم، بل في مستوى الحاجة الوثائقية التي يجب الاستناد إليها مع احتمال مراجعة تدريجية لكل سلسلة العمليات الاستغرافية. يبدو أن الآيات ليس حكراً على البلاغة. إنه ملتقي الانقطاع والإرضاء على النحو الذي تلمسه في درس الاختلاف الذي لقتنا إياه الجدلات بين سقراط والسفسطائيين. هنا يعمل منطق الاحتمالات الملموسة، المطبق في درجة مرونة العلوم الإنسانية، على احتواء التحاليل المنتجة تحت شعار الشك، وذلك لأجل الإسهام في التشوش على الحدود بين الخيال والواقع - كونه شعار الغائب في التاريخ، بل لكي يلاحق الآيات في حيله على الطريقة التي استعملها أفلاطون في "المحاورات السocrاطية" لتميز الطب عن التجميل.

مع قرب لحظة الاستنتاج، أعود إلى مسألتي الأولية : هل يمكن لميثاق القراءة الذي يفترض أن تقوم عليه كتابة التاريخ أن يفي بغرضه، وإلى أي حد؟ لن يفاجأ قرائي إذا أجبت : نعم، إلى حد ما. ولكي لا يظهر جوابي من باب الشرارة أو الانسلاال على ببرهنة.

إن الإجابة بنعم هي وقوف بجانب القصدية المنظمة للبحث التاريخي: السعي إلى الحدث والوصول إليه إذا أمكن. لقد اقترحت في الزمن والسرد مصطلح "المماثلة" للدلالة على متانة القصد- الإدعاء.

فالفكرة التي تتضمنها الكلمة تعني في ذات الوقت الإنابة والقرب. الإنابة، على النحو الذي يحويه المصطلح في اللاتينية، كما كان مطبقاً في العهد الهيليني ثم البيزنطي على وظيفة الشخص

المؤهل لتمثيل العاشر في غيابه. وهو نفس المعنى الذي نجده في الألمانية للدلالة على الوكيل والملازم، وكذلك في الإنجليزية، بل وأيضاً في التعبير الفرنسي حيث «مثلو الشعب» و«التمثيلية الوطنية». إنها وظيفة نيابية، إذن، تتكامل مع وظيفة القرب، وظيفة الهدف: إنه جانب ادعاء القصد، لكنه ادعاء ذو منفذ، ذو إقدام.

عقد تام، إذن. لكن إلى أي حد؟ لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال المتصل بدرجة الاحتمال والتشابه للنص التاريخي إلا عبر حكم مقارن. لكن بين ماذا وماذا؟ هناك جوابان ممكنان على هذا السؤال.

الأول يتعلّق أيضاً بالحقل التاريخي ذاته، أي المقارنة بين نصين أو أكثر حول نفس الرسم. في هذا الصدد أقترح الاستدلال بواقع إيحائي على نحو مذهل في نظري، ألا وهو «إعادة الكتابة» في التاريخ. فـ«إعادة الكتابة» كـ«إعادة الترجمة». والحال أنه في إعادة ترجمة نفس النصوص الأصلية تكشف، كما يقول أنطوان بيرمان، الرغبة في الترجمة وما يرافقها دون شك أيضاً من معاناة ونشوة (22). كذلك، في إعادة الكتابة تظهر رغبة المؤرخ في التقرب أكثر من هذا الأصل الغريب، أي الحدث في كل حالاته. فالحقيقة لا يدعها كتاب واحد، بل، إذا صحت القول، ملف الجدال بأكمله. ذلك ما نلمسه بخصوص الثورة الفرنسية عندنا وما أثارته من خزانة هائلة.

الجواب الثاني على المسألة المطروحة بخصوص حكم المقارنة ينقلنا خارج التاريخ عند نقطة التقاء التاريخ والذاكرة. يطيب لي أن أختتم بهذه المواجهة التي تحكى من الربط بين فكريتي النهائية وفكريتي الأولية، والتي مفادها أن مسألة تمثيل الماضي لا تبدأ مع التاريخ، بل مع الذاكرة. فالقضية التي طرحت ليست فقط لغزاً، لغزاً التمثيل الراهن لشيء غائب وقع في الماضي، أي قبل أن يُحكي، بل، فضلاً عن ذلك، رسمما لتصميم محدود وعارض للغزا، على نحو غير متوازي مع التاريخ، أي التوفيق في الاستعراض وما إليه من حس واعتقاد فوري. في التاريخ، بناهاتنا هي في أفضل الحالات إعادات بناء. انطلاقاً من إعادات البناء هذه، ذكرنا فيما قبل القصد والإدعاء والرغبة، والتي تقوم الآن بقياس درجة مرونتها، رابطين بين التأويل وقصد الحقيقة. هنا تطرح صعوبة كلمة تأويل. لكن افتراض الترابط بين التأويل والحقيقة في التاريخ والاضطلاع بهذا الترابط، يعني أكثر من مجرد استئصاد الموضوعية على الذاتية، كما قيل منذ وقت قريب. إذا لم نرد فقط نفسه القصد التاريخي أو تخليقه، بالتركيز مثلاً على مصالح المؤرخ وأحكامه الظاهرة وإنفعالاته، أو بمجيء فضائل صدقه واعتداله وحتى تواضعه، حينئذ يجب تحديد السمة الإيسستيمية للتأويل. بمعنى: ابصاح المفاهيم والدلائل، تحديد نقاط الخلاف، بسط الخيارات المعلنة، من خلال مثلاً طرح مسألة ما على وثيقة ما، اختيار نمط تفسيري ما عرض

نط آخر، من حيث سبب الفعل أو محركه، بفضيل مفتاح لغوي ما على مفتاح آخر. فعلى كل مراحل العملية الاستغرافية يحدد التأويل رغبة الحقيقة في التاريخ، وذلك في مواجهة تعهد الذاكرة بالإخلاص.

على هذا التحو يمكن للتاريخ أن يطمح، عبر سلسلة وسائله، في تعويض نقص لحظة الاستعراف التي تجعل من الذاكرة قالبا للتاريخ في الوقت الذي يجعل منها هذا الأخير أحد مواضعه.

هكذا تبقى مفتوحةً مسألة المزاحمة بين الذاكرة والتاريخ في تمثيل الماضي. فالذاكرة متاز باستعراف الماضي كشيء موجود ومنعدم في ذات الوقت، أما التاريخ فيحظى بالقدرة على توسيع النظرة في المكان وفي الزمان، بقوة النقد ضمن تسلسل الشهادة والتفسير والفهم، بالتحكم البلاغي للنص، بل وخصوصا، بإقرار الانصاف بالنظر إلى الادعاءات المتنافسة للذكريات المخروحة وأحيانا اللامالية بأساة الآخرين. في حين تعهد الذاكرة بالإخلاص وميثاق الحقيقة في التاريخ يبقى نظام الأولوية متذبذبا. فالقارئ، وبداخله المواطن، هو المؤهل الوحيد لجسم النقاش.

• هوامش :

1. SAINT AUGUSTIN, *CONFESIONS*, LIVRES VIII-XIII, PARIS, DESCLEE DE BROUWER, 1962, OEUVRES DE SAINT ANGUSTIN, 14 ,PP 556 - 572 ET 572 - 59 1.
- 2 - PLATON, *THEETETE*, PARIS, FLAMMARION, 1994 , TRAD M.NARCY, PP. 182, 190.
- 3 - ARISTOTE, *PETITS TRAITES D'HISTOIRE NATURELLE*, PARIS, LES BELLES LETTRES, 1953, PP.53-63 .
- 4 - M. HALBWACHS, *LA MEMOIRE COLLECTIVE*, PARIS, P.U.F., 1950.
- 5 - E.HUSSERL, *PHANTASIE*, BILDWUSSTSEIN, ERINNERUNG , EDITTITON ETABIE PAR EDUARD MARBACH, LA HAYE - BOSTON - LONDRES, MARTINUS NIJHOFF PUBLISHERS, 1930.
- 6 - H.BERGSON, *MATIERE ET MEMOIRE*, ESSAI SUR LA RELATION DU CORPS A L'ESPRIT, PARIS, F. ALCAN, 1896.
- 7- M.DE CERTEAU, *L'ECRITTURE DE L'HISTOIRE*, PARIS, GALLIMARD, 1975.
- 8 - E. BENVENISTE, *LE VOCABULAIRE DES INSTITUTIONS INDO - EUROPEENNES*, PARIS, ED . DE MINUIT, 1969.

- 9 - M. BLOCH, *APOLOGIE POUR L'HISTOIRE OU METIERE D'HISTORIEN*, PARIS, A. COLIN (1949), 1997 ,PP.74 -86.
- 10 - C.GINZBURG, (TRACES, RACINES D'UN PARADIGME INDICIAIRE), IN *MYTHES, EMBLEMES, TRACES: MORPHOLOGIE ET HISTOIRE*, PARIS, FLAMMARION (1986) 1989 ,PP.139-180.
- 11 - L.WALLA, *SUR LA DONATION DE CONSTANTIN*, PARIS, LES BELLES LETTRES , 1993.
- 12 - F. BRAUDEL, (HISTOIRE ET SCIENCES SOCIALES) . LA LONGUE DUREE, *ANNALES ESC*, 1958, PP.725-753.
- 13 - J . REVEL (ED), *JEUX D'ECHELLES. LA MICRO - ANALYSE A L'EXPERIENCE*, PARIS, GALLIMARD / LE SEUIL, 1996.
- 14 - L.LEVY - BRUHL, *LA MEMOIRE PRIMITIVE*, PARIS, F.ALCAN, 1992
- 15 - L. MARIN, *LE PORTRAIT DU ROI*, PARIS , ED. DE MINUIT, 1981; ID, *DES POUVOIRS DE L'IMAGE*, PARIS, LE SEUIL, 1993.
- 16 -P.RICOEUR, *TEMPS ET RECIT*, PARTS, LE SEUIL, 1993 .
- 17 - H.WHITE, *THE CONTENTS OF THE FORM: NARRATIVE DICOURSE AND HISTORICAL REPRESENTATION*, BALTIMORE -LONDRES, JOHNS HOPKINS UNIVERSITY PRESS, 1987, ID.,*TROPICS OF DISCOURSE; ESSAYS IN CULTURAL CRITICISM*, BALTIMORE -LONDRES, JOHNS HOPKINS UNIVERSITY PRESS, 1990.
- 18 -R. ANGSTEIN ET ALII, *DEVANT L'HISTOIRE: DES DOCUMENTS DE LA CONTROVERSE SUR LA SINGULARITE DE L'EXTERMINATION DES JUIFS PAR LE REGIME NAZI*, TRAD . FR ., PARIS, ED .DU CERF,1988.
- 19 - S.FRIEDLANDER (ED), *PROBING THE LIMITS OF REPRESENTATION*, CAMBRIDGE, HARVARD UNIVERSITY PRESS, 1992.
- 20 - G. STEINER, CITE DANS H.WHITE, (HISTTORICAL EMPLOY MENT AND THE PROBLEM OF TRUTH) , IN S. FRIEDLANDER (ED), PROBING ... P.43.
- 21 - C.GIZBURG ,IN S . FRIEDLANDER (ED), PROBING ..., PP.82- 96.
- 22- A BERMAN, *L'EPREUVE DE L'ETRANGER*. PARIS, GLIMARD, 1984.